

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

اجتماع الحكومة مع الولاية

يومي 24 - 25 ديسمبر 2024

مخرجات الورشة رقم 03:

الاقتصاد المحلي: التحديات لخلق الثروة وفرص العمل

المشرف: السيد والي ولاية سكيكدة.

المقرر: السيدة والي ولاية بومرداس.

المساعد الأول: السيد المدير العام للجماعات المحلية (وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية).

المساعد الثاني: السيد مدير دراسات بمتابعة الاستثمارات، إعداد تقارير إحصائية ودراسات استشرافية بالوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار.

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الوزير الأول المحترم؛
السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية؛
السيدات والسادة أعضاء الحكومة؛
السيدات والسادة الولاية؛
السيدات والسادة الحضور.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

يُشرفني باسمي ونيابة عن أعضاء الورشة رقم 03 الموسومة:
"**الاقتصاد المحلي: التحديات لخلق الثروة وفرص العمل**"، أن أعرض
على حضراتكم التقرير النهائي لأعمال الورشة، وذلك بعد المناقشة
والإثراء من طرف جميع المشاركين.

في البداية، أود أن أشير إلى أن المشاركين في هذه الورشة أثنوا
على أهمية تنظيم مثل هذا اللقاء، تحت رعاية السيد رئيس الجمهورية
وإشراف السيد الوزير الأول، والذي يعتبر منبرا لفتح نقاش موسع وثري
بين الهيئة التنفيذية على المستوى المركزي والسلطات المحلية، الممثلة في
الولاية، باعتبارهم ممثلي الدولة على المستوى المحلي ومفوضي الحكومة.
كما أنهم يترأسون المجلس التنفيذي للولاية، الذي يشكل إطارا للتشاور

والتنسيق بين مختلف مصالح الدولة والهيئات العمومية على مستوى الولاية.

إن موضوع هذه الورشة والمتعلق بال**الاقتصاد المحلي**، يندرج في خضم البيئة الجديدة المرتبطة بالاستثمار التي نتجت عن الإصلاحات العميقة التي قررها السيد رئيس الجمهورية، من خلال وضع منظومة قانونية جديدة للفعل الاستثماري والعقار الاقتصادي التابع للأموال الخاصة للدولة الموجه لإنجاز مشاريع استثمارية.

في ذات السياق، أعرب المُشاركون على أن دور وصلاحيات الجماعات المحلية، ضمن هذه البيئة الجديدة المرتبطة بالاستثمار، لا يزال يشوبه نوع من الغموض، مما يستدعي وضع ميكانيزمات أو آليات جديدة من شأنها السماح للجماعات المحلية المساهمة بصفة فعّالة في بعث وإنعاش الاقتصاد المحلي.

في هذا الشأن، شكّل خطاب السيد رئيس الجمهورية خلال افتتاح اللقاء، ومداخلة السيد الوزير الأول أثناء أشغال الورشة، الخط التوجيهي الذي ارتكزت عليه أعمال الورشة، والتي خلُصت إلى رفع التوصيات التالية:

1. تنص المادة 09 من القانون رقم 23-17 الذي يُحدد شروط وكيفيات منح العقّار الاقتصادي التابع للأموال الخاصة للدولة المُوجه لإنجاز مشاريع استثمارية، على أن تقوم الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار، بالتشاور مع الولاية، بتحديد الاستثمارات القابلة للحصول على العقار الاقتصادي مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية النشاطات المطورة أو التي سيتم تطويرها على المستوى الوطني والمحلي في إطار الأهداف المسطرة.

استنادا لأحكام هذه المادة، يتوجب وضع آلية واضحة لتجسيد هذا العمل التشاوري ميدانياً بين الولاية والوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار، خاصة وأن السيدات والسادة الولاية مُلزمون بتقديم حوصلة دورية حول الاستثمارات المجسدة ميدانياً ومناصب العمل المستحدثة.

2. فيما يتعلق بمنح العقار الاقتصادي المُهيأ على مستوى مناطق النشاط المصغرة، التي بادرت بها الجماعات المحلية، والمُنجزة على أراض تابعة للأملاك الخاصة للدولة، يُقترح أن يحظى بدراسة خاصة على مستوى المنصة الرقمية للمستثمر، حيث يتوجب توجيهه حصرياً لحاملي المشاريع المصغرة تماشياً وطبيعة المنطقة وخصوصيات البلدية.

3. العمل على ضرورة إعداد معايير لتصنيف وتحديد مناطق النشاط ومناطق النشاط المصغرة.

4. طبقاً لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية، يتعين تعميم وتهيئة فضاءات مُصغرة للنشاط على مستوى أقاليم البلديات، مُوجهة لاستقطاب حاملي المشاريع المُصغرة والمؤسسات الناشئة وأصحاب المهن.

في هذا المجال، يتعين كذلك اللجوء إلى استعمال الهياكل العمومية المنجزة وغير المستغلّة.

5. فيما يتعلق بتطهير المشاريع الاستثمارية العالقة: يقترح تعديل المادة 24 من القانون رقم 17-23 الذي يحدد شروط وكيفيات منح العقار الاقتصادي التابع للأملاك الخاصة للدولة الموجه لإنجاز مشاريع استثمارية وذلك من أجل توسيع مهام اللجان الولائية

المكلفة بتطهير المشاريع الاستثمارية إلى كل المشاريع العالقة بدون استثناء ليتم معالجتها حالة بحالة.

في هذا الصدد، يتعين وضع منهجية موحدة التي تسمح بتحديد آليات وميكانزمات تسوية المشاريع الاستثمارية.

6. من أجل نجاعة وفعالية المخططات التنموية على المستوى المحلي، يجب مراعاة جملة من الأبعاد ذات الطابع الاقتصادي والتنموي، التي تتطلب دمجها مستقبلا عند تخطيط وصياغة وإعداد هذه البرامج وذلك من خلال:

✓ تشجيع القطاعات الاقتصادية الرئيسية وفق الوجة الخاصة بكل إقليم.

✓ مراعاة التنمية المستدامة في جميع المشاريع الاقتصادية من خلال استخدام الموارد الطبيعية بشكل مسؤول ومنطقي مع دعم المشاريع الصديقة للبيئة كالطاقات المتجددة والاقتصاد الدائري.

✓ التنسيق مع الولايات والمناطق المجاورة لتحقيق تنمية متوازنة ومتعاونة وملائمة للسياسات الوطنية لضمان انسجام المخططات المحلية مع الأهداف الإستراتيجية للدولة.

7. الإسراع في تهيئة المناطق الحرة على مستوى الولايات الحدودية، التي من شأنها خلق حركية اقتصادية وتجارية على مستوى المناطق المعنية.

8. التّعجيل في إحداث هيئة مكلّفة بتسيير المعابر الحدودية البرية التي من شأنها التكفل بتنظيم العمل على مستوى هذه المعابر وخلق مناصب شغل من خلال مختلف الفضاءات التجارية واللوجيستية التي سيتم استحداثها.

9. تشجيع تمويل المشاريع الاستثمارية والمنتجة للمداخل التي تبادر بها الجماعات المحلية عبر قروض مالية مؤقتة من صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، وعند الاقتضاء، اللجوء إلى التمويل البنكي.

10. بما أن القانون رقم 17-23 الذي يحدد شروط وكيفيات منح العقار الاقتصادي التابع للأماكن الخاصة للدولة الموجه لإنجاز مشاريع استثمارية، ألزم منح سوى العقار المهيأ، وعليه يتوجب وضع برنامج متعدد السنوات للتكفل الأمثل بتأهيل وإعادة الاعتبار للمناطق الصناعية ومناطق النشاط.

كما يتوجب أيضاً، استكمال التكفل بتهيئة المناطق الصناعية الجديدة المستحدثة وربطها بجميع الشبكات الأساسية.

11. تطهير العقار الفلاحي من خلال تسريع معالجة الحالات العالقة المتعلقة بالملكية الفلاحية سواء تلك الخاصة بتحويل حق الانتفاع الدائم إلى حق الامتياز أو تلك الخاصة بالاستصلاح.

12. وضع حلول مبتكرة لتمكين أملاك الجماعات المحلية والمقدرات والموارد المحلية، والتي تسمح بإعطاء ديناميكية للفعل الاقتصادي المحلي، مع ضبط نموذج اقتصادي يحظى بالمرادودية الاقتصادية اللازمة في تخصيص/منح الهياكل غير المستغلة لفائدة المؤسسات المصغرة وحاملي المشاريع المبتكرة والمؤسسات الناشئة، وفق إطار تعاقدى ملائم، ودفتر شروط يحدد مسبقاً.

13. تمكين الجماعات المحلية من تسوية الوضعية القانونية للأماكن التي تحوزها والتي لا تتوفر على سند قانوني للملكية، وذلك بوضع إجراءات الحيازة القابلة للتحويل من أجل استغلالها.

14. الارتقاء بالكفاءات المقاولاتية للجماعات الإقليمية من خلال برنامج خاص وشامل للتكوين على تقنيات التسيير بالنتائج وتقييم السياسات العمومية.

15. قصد مرافقة ودعم المؤسسات المصغرة وحاملي المشاريع المبتكرة والمؤسسات الناشئة، استحداث مراكز ابتكار على مستوى ولايات نموذجية، من أجل احتضان حلول مبتكرة تُساهم في تحسين الخدمات العمومية على المستوى المحلي، مع إمكانية تخصيص الهياكل العمومية غير المستغلّة لاحتضان هذه المراكز.

16. تعزيز المقاولات التضامنية والاجتماعية بالشراكة بين الجماعات المحلية والجمعيات المحلّية ذات الكفاءة بهدف مرافقة المشاريع المهنية المصغرة وخلق مناصب الشغل لكل أطراف المجتمع.

تلكم هي أهم التوصيات التي جادت بها الجهودات التي بذلها أعضاء الورشة.

أشكركم على كرم الاصغاء وحسن الانتباه
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته